إلى أنظار السيد وزير التربية

العدل من ألد أعـــــداء الشيطـــان

أعفيت من منصبي مدير قسم بأمر إداري ولم أتسلم كتاب الاعفاء منذ ٢٠٠٣/٨/١٦ لحد الآن والاعفاء بسبب قضية كيدية ومنفعة شخصية من شخص دفع ثمنها صاغرا عندما افتضح امره (كونه عضوا عاملا منذ ٢٠٠١ ومرشح عضو فرقة) فقد استباح التربية وعاث فيها فسادا :

لم اكن حزبيا بالمرة ولا يوجد لدى أي ارتباط او انتماء للحزب المنحل وما حصل هو حالة كيديه محضة تفتقر الى ابسط الادلة المعمول بها ضمن الاعراف والقوانين وفيها من التناقض ما يكفى لاثبات الحال:

١- لى شقيق اعدم فى ٨/٨/ ٨٢ (حزب الدعوة) .

٢-حكم على ثلاثة من اشقائى بالاعدام فى الانتفاضة واعتقلت المرحومة والدتي وزوجة اخي وتم قصف البيت بالمدفعية من قبل الحرس الجمهورى ونهب شذاذ الافاق بيوتنا لاتهامنا بحرق بيوت الرفاق والامن والتجنيد.

٣- جميع التقارير الحزبية تسمينا باسم (الحاقدين على الحزب من الدرجة الأولى)

٤- اعتقلت فى امن خانقين لاكثر من اسبوع بتهمة سب الحزب وهى ملفقه جملة وتفصيلا

٥- تمت مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لاشقائى ي ك ا / مدير عام البنك التجارى العراقى ومجموعة البنوك البريطانية فى العراق منذ ١٩٧٥

٦- تمت مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لشقيقي خ ك ا/مدرس حاليا في المغرب

٧- تمت مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لشقيقي الشهيد السعيد جليل كريم الجنديل/(حزب الدعوة) مدرس اختصاص الكترون وبطل القوة الجوية فى الزانة

٨- غادر العراق اكثر من ٢٥ فردا من اخوتى وابنائهم الى انحاء العالم

٩- لجأت الى كربلاء فى ٩٤ بعد اشتداد المضايقات علينا فى الناصرية .

١٠-قام احد وكلاء الامن في التربية بسرقة اكثر من ٥٠ مستندا ومستمسكا من القسم وحرفها وزور فيها واوصلها الى صدام حسين مباشرة ووصلت لجنة تحقيقيه من ديوان الرئاسة واستمرت لثلاثة اشهر دون ان تثبت شيئا فتمت احالتى الى الامن العامة فى ١٩/ ٣ / ٢٠٠٣ ولم اسلم الا بعد سقوط الصنم، وعندما عدت إلى التربية وجدت من وشي بي قد اصبح يمثل (....) فى التربية !! عاشت الشفافية!

ان هذه الوظيفة التى تمت ترقيتنا اليها لم تات من فراغ وانما جاءت لخلاصة جهد السنين وكفاءة الاداء والخبرة والشهادة والامر الوزاري يلغيه امر وزاري.

مع وافر الشكر والتقدير والاحترام

اسماعيل كريم الجنديل الخزعلي
مدير قسم منسب الى الاشراف التربوى/كربلاء

رأي في قرار الزوجي والفردي للسيارات

ان قرار تسيير المركبات ومنه النظام الزوجي والفردي غير مدروس ومتسرع وذلك للأسباب التالية:

١. عدم توفر وسائط مواصلات كافية.

٢. ان أجور التاكسي ارتفعت من تاريخ تطبيق هذا القرار وأصبحت (٤٠٠٠) دينار وأكثر من اطراف بغداد إلى المركز حيث اعمالنا ووظائفنا فبالله عليكم ماذا يتبقى من رواتبنا لأجل لقمة الخبز.

٣. إذا كان الهدف تقليل الازدحام نرى ان تمنع سيارات الحمل الثقيلة من الدخول إلى مركز بغداد والسماح لها بالدخول بعد الساعة (٤) مساءً ان كل سيارة بطولها أو حجمها تعادل ٤ سيارات خصوصي صغيرة.

٤. ان مثل هذا القرار سبق ان واتخذ بداية الحرب العراقية الإيرانية، وتم إلغاؤه بعد أسبوعين واستبدل بنظام كوبونات البنزين مع العلم ان وسائط النقل كانت متوفرة وخاصة سيارات مصلحة نقل الركاب.

٥. ان مثل هذا القرار غير مدروس من جميع جوانبه ولاسيما في آثاره الاقتصادية، على اعمال الناس وكسبهم، وهو يخلق متاعب نحن في غنى عنها في الوقت الحاضر.

فنناشدكم بالله ان ترحمونا في الأرض يرحمكم من في السماء.

المواطن/ إبراهيم حسين

انقذوا محلة ٨٦٣ من المياه الأسنـــة

منذ حرب الخليج الأولى والى الآن أبت مياه مجاري حي المواصلات محلة ٨٦٣ زقاق ٦٢ والأزقة الفرعية الأخرى إلاّ ان تشبع أهالي المنطقة نسائم عفنة جراء المياه المتعفنة التي تملأ الأرصفة ففي التسعينيات زحفت المياه الآسنة إلى داخل البيوت وغمرت الاثاث وقتلت الزرع وصعدت الرطوبة إلى منتصف الحيطان ولا تزال بعض البيوت تعاني من تلك الرطوبة وشاهدت حينها اسراباً من الضفادع الصغيرة تتقافز فوق الأرصفة وفي الحدائق وداخل الغرف احياناً.

كان هذا أيام زمان أما الآن فما زالت تلك المياه الآسنة في شارع هذه المحلة. مما جعل الأهالي يبحثون عن سبل للتخلص منها من اجل الوصول إلى أعمالهم.

أما الأطفال فالمصيبة معهم أكبر، إذ راحوا يخلعون أحذيتهم وينزلون وسط المياه العفنة ويعبثون ويلعبون ظناً منهم انها مياه صالحة فينثرونها على بعضهم البعض وخلال هذا الأسبوع طفحت المجاري لأكثر من خمسة أيام من دون مشاهدة أي من عمال الخدمات لسحب المياه أو معالجتها.

أناشد المسؤولين بمتابعة هذه الحالة الغريبة والمؤذية جداً لنا ولأطفالنا ولبيوتنا ولحدائق دورنا التي جفت ورودها وأشجارها نتيجة تسرب تلك المياه إلى جذورها وتعفنها ومن ثم هلاكها.

أنقذوا محلة ٨٦٣ زقاق ٦٢ من هذا الطوفان العفن يومياً وارحمونا وارحموا اطفالنا من هذا الهم الذي جاءنا مع هموم الإرهاب والرعب اليومي وانقطاع الكهرباء.

عمران السعيدي

وزير التخطيط يرفع سقف رأسمال الشركات فتوقف الكثير منها عن العمل!

اتصل بنا المهندس كريم عبد سابط ممثلاً عن شركة الرفقة للمقاولات العامة في الديوانية عارضاً مشكلة شركته التي يقول انها مشكلة عامة.

يقول، أسسنا شركتنا حسب قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ برأسمال مقداره مليونا دينار وسجلت لدى وزارة التجارة برقم (م ش/ ٢٧٠٢٥١/ ١٤/ ١/ ٢٠٠٥) وكل خطوة لنا كانت قانونية وسليمة، لكن وزير التخطيط أصدر تعليمات عامة تتعلق بزيادة رأسمال الشركات وتصنيفها، فوقع تصنيف شركتنا الخامس لكن الطامة الكبرى هي ان علينا ان نرفع رأسمال الشركة إلى (٢٠٠) مائتي مليون دينار. ونتساءل من أين نأتي بمثل هذا المبلغ لكي توافق وزارة التخطيط على عملنا؟ ونحن مجموعة من المهندسين الذين (لملمنا) ما عندنا لنصل إلى سقف القانون السابق ماذا نعمل نحن الآن؟ وماذا تعمل بقية الشركات التي لا تستطيع ان توفر مثل هذا المبلغ وأعلى منه بكثير؟

اسيجة الخط السريع في منطقة الدورة تسرق علنا!

شاهد عيان يقول: ان سرقة أسيجة الخط السريع في الدورة يتم علنا وعلى نحو منظم تتم الطريقة على هذا النحو: يتم فتح هذه الأسيجة، ثم تأتي سيارة في فجر اليوم التالي لتحملها إلى جهة مجهولة. ويقول شاهد العيان مازن صالح أنه اتصل بمفوضية النزاهة من دون الحصول على اجراء يوقف عملية سرقة أموال الشعب. ويتساءل من المسؤول عن حماية هذه الاسيجة؟

معضلة مجاري الزعفرانية.. هل لها نهاية؟

قبل أكثر من سنة عم الفرح وتنفس أهالي الزعفرانية الصعداء بعدما أعلنت امانة بغداد أنها سوف تخلصهم من معاناتهم بسبب عدم وجود مجار في مدينتهم وانها سوف تخلصهم من المياه الآسنة التي تؤثر في صحة المواطنين.

وفعلاً بدأ العمل بهمة عالية ولكن سرعان ما تراجع وأخذ يمشي مشي السلحفاة، ومما زاد الطين بلة ان الشوارع التي يتم حفرها لا تردم أو تبلط، فأكداس التراب والحفر تملأ شوارع الزعفرانية علاوة على غمرها بالمياه الآسنة خاصة في محلات ٩٥٠، ٩٥٤، ٩٥٨,

نرجو من المسؤولين ان يجدوا حلاً لمعضلة أهالي الزعفرانية قبل ان يحل فصل الشتاء فتزداد معاناتهم.

لفيف من أهالي الزعفرانية

مباني القوة الجوية تسرق!

بعد سقوط النظام المباد احتلت العوائل التي لا تمتلك مساكن الدوائر الحكومية ومنها مباني القوة الجوية الكائنة في بغداد مقابل المسرح الوطني.

ولما وجدت تلك العوائل إصرار الحكومة على اخلاء تلك المباني اخذ بعضهم يسرقون محتوياتها وقاموا بتهديم بعضها وبيع الطابوق وربما الشبابيك. ان العبث بأموال الدولة جريمة من دون شك وعلى المسؤولين الانتباه لذلك.

لقد دفعني حرصي على المال العام للكتابة إلى جريدتكم الغراء آملا النشر مع جزيل الشكر والتقدير.

المواطن: محمد جمعة

أيـــن يجـــــدون الحـــل؟

قدمت لنا مجموعة من أصحاب المركبات شكوى ضد صاحب كراج جسر الشعب في مدينة الشعلة المقابل لمكتب الشهيد الصدر، حيث تنطلق خطوط باب الشرقي. الشعلة، والشعلة. النهضة، الشعلة. العلاوي، والشعلة. حافظ القاضي، والشعلة. الباب المعظم. صاحب الكراج زاد أجرة الخط من (٢٥٠ دينارا) إلى ٥٠٠ دينار مع كل مرة يدخل فيها السائق إلى الكراج، وذلك خلافاً للتعليمات، وهذا المبلغ يراه السائقون كبيراً جداً، وقد ذهبوا إلى المجلس المحلي في المدينة للشكوى الذي رفض تصرف صاحب الكراج وأشاروا إلى انهم لم يعطوا أي أمر بزيادة الاجرة وما يهمهم هو التخفيف عن كاهل المواطنين وتقديم أفضل الخدمات لهم وليس العكس.

أصحاب المركبات لم يخرجوا بحل واضح وهم يطلبون المساعدة.

هواتف كمب سارة عاطلة منذ سنتين

نحن ساكني حي الرياض (كمب سارة) محلة (٩١٠) نعاني من انقطاع الحرارة عن هواتفنا منذ سنتين. وبرغم مراجعاتنا الكثيرة لبدالة بغداد الجديدة إلا ان هواتفنا ظلت هامدة خامدة من دون حراك.

نرجو من السيدة وزيرة الاتصالات الاهتمام بشكوانا هذه وارجاع الحرارة إلى هواتفنا مع خالص التقدير.

عن أهالي كمب سارة
علاء جرجيس توما

قضية المفصولين السياسيين في وزارة العلوم والتكنولوجيا

صدر قرار لمجلس الوزراء الموقر بآلية احتساب مدة الفصل السياسي للمعادين للخدمة بموجب كتاب مجلس الوزراء (٥٣٠٠) في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٥ أبلغ إلى وزارات الدولة كافة. حيث نصت هذه الآلية في الفقرة (٣) على تطبيق احكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٣٢٣) لسنة ١٩٧١ لاحتساب مدة الفصل لاسباب سياسية وللمطرودين..الخ. خدمة لاغراض الترفيع والعلاوة اما الفقرة (٤) فقد نصت على عدم احتساب المدة في الفقرة (٣) إلا لمن اثبت بأدلة مقنعة لا يتسرب إليها الشك بأنه قد ترك الوظيفة أو أقصي منها لاسباب سياسية أو طائفية أو قومية.. أم الفقرة (٢٥) فقد عرفت مفهوم المفصول السياسي الذي يمكن الاستناد إليه للاعادة الى الوظيفة أو احتساب مدة البقاء خارج الوظيفة لاغراض الخدمة.

فكما نلاحظ ان القرار واضح ومفهوم لا يحتاج إلى تأويلات أو تفسيرات لذا عملت وزارت الدولة على تطبيق مضمونه فقسمت المعادين للخدمة إلى فئتين فئة احتسبت لها مدة الفصل لاغراض التقاعد وتلك التي لم تكن لديها أدلة مقنعة أما الفئة الأخرى فقد احتسبت لها مدة الفصل لاغراض التقاعد والعلاوة والترفيع. إلا وزارة العلوم والتكنولوجيا فقد شكلت لجنة برئاسة د.علي عمر من دون وجود عضو ممثل للمفصولين السياسيين، هذه اللجنة وخوفاً من انكشاف المخفي رفضت تدقيق الأضابير التي عاد بموجبها البعض إلى الوظيفة واعتبروا ان الجميع من المفصولين تنطبق عليهم التعليمات. وإلا لماذا أعيدوا إلى الخدمة؟

فنحن نتساءل هل ان وزارة العلوم والتكنولوجيا مستقلة عن مجلس الوزراء نحن هنا نؤشر ان الكثير ممن اعيدوا إلى الخدمة هم من غير المفصولين. فمنهم من دفع المقسوم ومنهم من له علاقة قربى مع الأستاذ مسؤول اللجنة القانونية الذي يحكم بقانون سنه هو وعلى الوزارة ان تسير بموجبه. وما اجراء اللجنة الخاصة باحتساب مدة الفصل إلا لتحقيق مبدأ (ضاع أبتر بين البتران) وأما ان تحسب الخدمة للجميع أو لا تحسب للجميع. نرجو معالجة الأمر فوراً أو تغيير هذه اللجنة لتحقيق الحق مع التقدير.

عن المفصولين السياسيين
وزارة لعلوم والتكنولوجيا

ردود واجـــــابـــــات

وزارة التجارة

جواباً على الخبر المنشور بعدد جريدتكم يوم ١٠/ ٧/ ٢٠٠٥ تحت عنوان (رسالة إلى وزارة التجارة... شكراً للوزارة وللجارة) بشأن الطحين التركي المستورد، تود وزارة التجارة توضيح الآتي:

الطحين التركي مجهز منذ مدة ليست قليلة وعند دخول السيارات المحملة بالطحين التركي إلى مجمع إبراهيم الخليل الحدودي في زاخو يتم حجز الطحين وعدم اطلاقه أو تجهيزه إلا بعد سحب نماذج منه لغرض إجراء الفحوصات النوعية والبيولوجية من قبل لجنة فنية متخصصة مشتركة مؤلفة من (٧-٨) فاحصي مختبر يشرف عليهم مديرو فرعي نينوى لتصنيع الحبوب ودهوك لتجارة الحبوب.

حيث يقوم فاحصو المختبر في الشركة العامة لتجارة الحبوب بسحب نماذج لاغراض الفحص البيولوجي وتحديد صلاحية الطحين للاستهلاك البشري وكذلك يقوم فاحصو مختبر الشركة العامة لتصنيع الحبوب بسحب نماذج واجراء جميع الفحوصات النوعية اللازمة والمثبتة في بنود العقد ومن ضمنها فحص الخبازة حيث تتراوح نسبة الكلوتين في الطحين من ٢٨-31%) وبعد التأكد من مطابقة الفحوصات النوعية والبيولوجية مع المواصفات الفنية المثبتة في بنود العقد وصلاحيته للخبازة يتم تفريغ حمولة السيارات التركية ومناقلتها إلى السيارات العراقية وتزويد جميع السيارات المحملة بالطحين بعد الفحص بشهادات فحص مختبرية (نوعية وبيولوجية) تؤيد مطابقة وصلاحية الطحين إضافة إلى اجراء الفحوصات التأكيدية للطحين في مواقع وفروع الشركة قبل تجهيزه للوكلاء ضمن البطاقة التموينية.

أما إذا لوحظ وجود انحراف أو تجاوز أو عدم صلاحية الطحين للخبازة أو عدم صلاحيته للاستهلاك البشري فيتم رفض الطحين وعدم تسلمه وإعادته إلى البلد المنشأ وعدم دخوله إلى العراق وإلزام الشركة المجهزة باستبداله بنوعية جيدة مطابقة للمواصفات الفنية المعتمدة.

المكتب الاعلامي
وزارة التجارة

وزارة التجارة

جواباً على ما نشرته صحيفة (المدى) بعددها المرقم (٤٣٩) يوم ١٧/ ٧/ ٢٠٠٥ تحت عنوان (سلم الرواتب ومعادلة الشهادة واضافة الخدمة العسكرية)، موقع من قبل لفيف من موظفي وزارة التجارة.

تود الوزارة توضيح ما يأتي بشأن الموضوع.

١- ان نظام الرواتب المعمول به حالياً في الشركة العامة لتجارة الحبوب (شهادة + خدمة) والذي تم إقراره والعمل به رسمياً وتطبيقه في عموم شركات الوزارة بما فيها هذه الشركة. وبقدر تعلق الأمر بالدرجة الثانية التي جاء ذكرها بالشكوى أعلاه، فان منح مدير أقدم حدد حصراً لمن يتولى مسؤولية إدارة قسم وفقاً لما تم التوجيه بشأنه في هذا المجال/ مكتب المفتش العام للوزارة علماً بأنه جرت محاولة بإعادة النظر بذلك واستثناء المنتسبين الذين لديهم خدمة طويلة من هذا الشرط وخاصة العاملين في مقر الشركة إلا انه لم يؤخذ بذلك، ووردت تأكيدات عديدة من مركز الوزارة بالالتزام بالشرط المذكور اما بالنسبة للعناوين الوظيفية الوارد ذكرها بالشكوى والتي هي ضمن الدرجة الأولى (خبير، معاون مدير عام.. الخ) فقد حددت ايضاً وفقاً للنسب الواردة بالدرجة والضوابط والشروط التي تحكم منح هذه العناوين الوظيفية وان الشركة ملزمة بالضوابط والتعليمات وبما يستوجبه تطبيق النظام الجديد للرواتب علماً ان هذه الشركة كانت وما زالت على استعداد تام للنظر باي طلب يردها من منتسبيها وبما يتفق والتعليمات بهذا الخصوص.

٢- ان هناك نحو (٣٩٢) منتسباً قد تم شمولهم بالدرجة الثالثة وفقاً للضوابط المحددة بذلك إضافة الى ان الدرجة لم تكن محددة اصلاً بمدير فرع وان التعليمات حددتها بتولي مدير شعبة في قسم ضمن الهيكل التنظيمي وان الاعداد اعلاه شملت مختلف مواقع الشركة (سايلوات وفروع) حيث منح الموما إليهم راتب الدرجة الثالثة إلا ان العنوان الوظيفي حجب عنهم وفقاً لشرط تولي المسؤولية الإدارية (مدير شعبة) وتنفيذا للضوابط والتعليمات تم منح راتب وعنوان هذه الدرجة وستتم اعادة دراسة منح الراتب ودرجة الوظيفية وفق ضوابط وأسس محددة ومعلومة، لتحديد المشمول من هذه الاعداد الكبيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر، التحصيل الدراسي والمسؤولية والخدمة وغيرها من الأسس التي لا بد من توفرها لمن يشغل هذه الدرجة والعنوان وبالتالي اعادة النظر بمن لم تنطبق عليه الأسس والشروط المطلوبة.

٣- تؤكد التعليمات السابقة بالنسبة لمعالجة الخدمة العسكرية بشقيها (الاحتياط والالزامية) المقضاة قبل التعيين وقبل نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٢٨) لسنة (٢٠٠٢) وكانت تنص على احتساب تلك الخدمة لاغراض التقاعد حصراً وان هذه الشركة سائرة بمقتضى ذلك وفقاً للقوانين السارية المفعول لحد الآن. اما بخصوص القرار الأخير الصادر عن مجلس شورى الدولة واستناداً لرأي وزارة المالية حول احتساب الخدمة العسكرية المشار إليها أعلاه وفقاً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٢٨) لسنة (٢٠٠٢) فقد تم إيقاف العمل به في الوقت الحاضر وذلك لكون العلاوة والترفيع يعدان موقوفين في الوقت الحاضر استناداً إلى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٣).

٤- وبالنسبة لفئة الموظفين بهذه الفقرة فان هناك عدداً من هؤلاء الموظفين عينوا في حينها وفق التحصيل الدراسي الذي يحملونه وتم تثبيت ذلك من قبلهم في استمارة التعيين فتبين بذلك ان لديهم تحصيلاً دراسياً أعلى خلافاً للتعليمات التي لا تجيز النظر لمن كان تحصيله الدراسي لاينسجم وطبيعة عمل الشركة (التاريخ، الجغرافية، علم النفس، ...الخ) علماً ان هذه الشركة مستمرة وبشكل متواصل بالنظر في جميع الطلبات التي يتقدم بها اصحابها من منتسبي الشركة ممن يحملون تحصيلاً دراسياً أعلى من تحصيلهم الحالي لغرض البت فيها ومنحهم استحقاقاتهم من حيث تعديل تحصيلهم الجديد في ضوء ما منوه به سابقاً بخصوص هذه الفقرة شريطة أن يكون التحصيل المقدم للشركة ينسجم مع نشاطها وطبيعة عملها الحالي.

راجين نشر الرد في نفس الصفحة عملاً بمبدأ حرية النشر.. مع التقدير.

المكتب الإعلامي
وزارة التجارة

الاتصالات والبريد

نهديكم تحياتنا

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها (٤٥١) في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٥ تحت عنوان (الكيبل والهاتف المرقم (٨٨٢٦٧٢١) رجاء) نود اعلامكم ما يلي:

١- تم اصلاح الهاتف أعلاه بعد اصلاح الكيبل الرئيس وهو الآن يعمل بصورة جيدة.

٢- تبين ان الهاتف أعلاه منقول إلى عنوان مغاير للعنوان الأصلي وهذا يعتبر مخالفاً لتعليمات وضوابط الشركة العامة للاتصالات والبريد وسيتم اتخاذ جميع الاجراءات القانونية بحق هذه المخالفة.

مع التقدير

المدير العام
للشركة العامة للاتصالات والبريد

صـــــورة وتعليـــــق

أطفال يبحثون بين أكوام النفايات عن أشياء تصلح للبيع كي يعينوا عوائلهم على أمور حياتهم الصعبة. من المسؤول عن رعايتهم؟ المؤسسات الحكومية أم منظمات المجتمع المدني الخاصة برعاية الطفولة العراقية!!؟

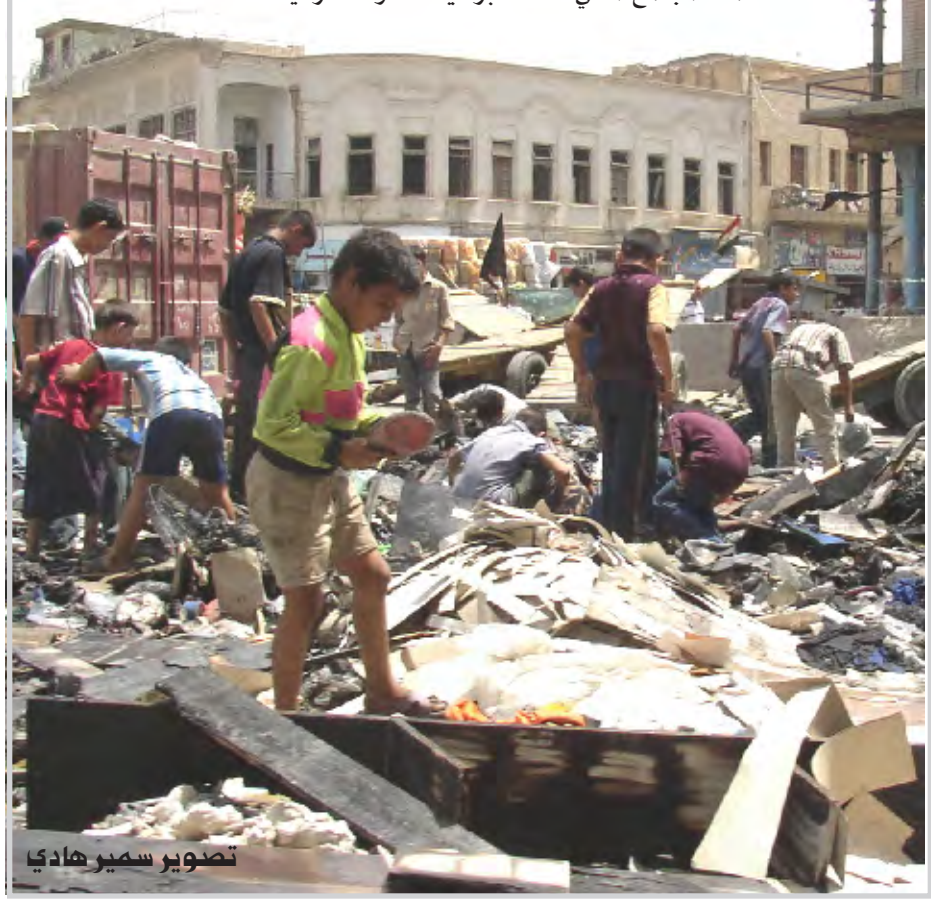

تصوير سمير هادي